الفصل الحادي عشر : الادارة المالية الدولية

أولاً : مفهوم الادارة المالية الدولية

تتعلق الإدارة المالية بإيجاد الأموال اللازمة لتمويل العمليات الرأسمالية والتشغيلية بأقل تكلفة ممكنة، وكذلك إدارة الأموال الموجودة في أي لحظة، بحيث تحقق دخلا، وفي الوقت نفسه تكون متاحة عند الحاجة لها، وعلى ذلك فللإدارة المالية شقان، الشق الأول : خاص بإيجاد الأموال ويسمى "تمويل الشركات"، والشق الثاني : خاص بإدارة الأموال المتاحة، ويسمى "إدارة الاستثمار"، هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي، فهناك التعقيدات الناتجة من وجود عملات مختلفة، وسلطات نقدية مختلفة وبالتالي أسعار فائدة (تكلفة رأس مال) مختلفة، وبورصات ونظم مصرفية مختلفة، إلخ، مما يعطي بعدا مختلفا، ويتطلب معاملة مختلفة عن المعاملة المالية المحلية.

ثانياً : المحاسبة في الأعمال الدولية

- تعني الإدارة المالية بتدبير الموارد المالية للشركة والتحكم فيها، وهي بذلك تعتمد على المعلومات الكافية والموقوتة، فإدارة الأصول المالية لا تقوم بدون توافر معلومات عن طبيعة وحجم تلك الموارد، من الجانب الآخر، وظيفة المحاسبة والرقابة المالية هي تجميع وتحليل البيانات المالية للاستخدام الداخلي والخارجي، هنالك إذن ارتباط وثيق بين وظيفة المحاسبة ووظيفة الإدارة المالية، إذ إن الأخيرة لا بد أن تقوم على قاعدة من البيانات المالية، وذلك ما تقدمه المحاسبة.
- مع ازدياد الاعتماد المتبادل والتداخل بين اقتصاديات الدول المختلفة والنمو المتواصل في حجم الأعمال الدولية، تطل المحاسبة الدولية برأسها، ويمكن النظر إلى هذا الجانب الدولي من ثلاث زوايا، هناك أولاً : المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، ولجنة المعايير المحاسبية الدولية التي تصدر مبادئ وارشادات متعلقة بالأعمال الدولية، والمستوى الثاني يتعلق بالشركات نفسها، وما هي المبادئ والمعايير التي تتبعها في عملياتها الدولية، أما المستوى الثالث الذي ينظر به إلى المحاسبة الدولية، فهو دراسة المعايير والقواعد المحاسبية والتدقيقية والضرائبية التي توجد داخل قطر معين ومقارنتها بتلك التي في الأقطار الأخرى.
- **هناك عدة اختلافات تتضح في ممارسة النشاط المحاسبي على المستوى الدولي :**

- **اختلاف النظم القانونية :** كل دولة تترك للجمعيات المهنية الأهلية أن تضع معاييرها وقواعدها المحاسبية، المعايير أكثر دقة وتفصيلا في الولايات المتحدة وبريطانيا، بينما هي أقل تفصيلا في ألمانيا.
- **الضرائب :** تختلف انظمة الضرائب من دولة لأخرى، حيث يختلف تحديد ما هو خاضع للضريبة، وما هو معفي، وما هي البيانات التي يقدر العبء الضريبي على أساسها.
- **اختلاف معدلات التضخم :** معدلات التضخم العالية تجعل التكلفة الأصلية غير ذات معنى، كما أنها تضخم الربح، مما يتطلب حساب الدخل لمعرفة حجم الربح الحقيقي وهو ما يختلف من دولة لأخرى.

مشكلات المحاسبة الدولية :

- **اعداد الحسابات المجمعة :** للشركات الأجنبية عمليات في عدة دول، لكن عليها في نهاية الأمر أن تعد حسابات مجمعة، وذلك ما يقتضيه القانون في البلد الأم عادة، وبخلاف مقتضيات القانون، تريد الإدارة أن تنظر نظرة كلية إلى عملياتها المختلفة، وتجميع الحسابات ليس مجرد ترجمة عملات فقط، لكن قد يعني إعادة حسابات الأصول والأرباح لتتلاءم مع تعريفات وقوانين كل بلد.
- **دخول أسواق رأس المال الأجنبية :** الشركات اليوم تبحث عن التمويل في أكثر من بلد، وتختار ما يلائمها من العروض أيا كانت وسيلة التمويل : قرض مصرفي، سندات، أسهم ... إلخ، وعليها أن تقدم حسابات ختامية لتساعد المقرضين والمساهمين في قرارهم، وهذا يعني أن تعيد صياغة حساباتها الختامية بطريقة يفهمها الممولون في كل بلد، وهذه قد تكون مكلفة أحيانا.
- **مقارنة الأداء :** تؤثر نتائج الأداء التي تعكسها البيانات المحاسبية في قرارات الاستثمار والتمويل والاستحواذ ... إلخ، ومع حجم الأموال الضخم الذي يتنقل بين الدول يتضح حجم المشكلة وصعوبة اتخاذ القرارات (كيف نقارن أداء تويوتا في اليابان بأدائها في ألمانيا، استنادا على حسابات ختامية صادرة في دول مختلفة).
- **اختلاف جودة وكمية المعلومات المحاسبية :** تختلف درجة الشفافية في البلدان المختلفة، ويعني ذلك أن بإمكان المديرين في بعض الدول أن يفعلوا أشياء لا يستطيع نظراؤهم في دول أخرى القيام بها.
- **اختلافات شكلية :** مشتملات التقرير السنوي، شكل الحسابات، مسميات الحسابات، مستويات التفصيل في البيانات المقدمة.

النظم المحاسبية الموحدة :

هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) تشكلت لتحقيق اهداف متعلقة بتوحيد النظم المحاسبية :

أ- تطوير معايير محاسبية دولية على درجة عالية من الجودة والوضوح ممكنة التطبيق، بها شفافية ومعايير مشتركة لمساعدة متخذي القرارات في الأسواق المالية.

ب- الترويج لتطبيق هذه القوانين بصرامة.

ت- العمل على تلاقي وتقابل النظم المحاسبية في الدول المختلفة.

ثالثا : الضرائب في الأعمال الدولية

تشكل الضرائب عامل أساسي في اختيار موقع الاستثمار، وفي الشكل التنظيمي الذي يتخذه الاستثمار(فرع أم شركة" مستقلة") ، وفي نوع الاستثمار (مباشر أم غير مباشر)، وفي التحويل والتسعير الداخلي وتحريك الأموال. في الولايات المتحدة ضريبتا الدخل الشخصي، والأعمال، هما أهم مصدر لإيرادات الحكومة الاتحادية، بينما تستخدم أغلب الدول الأخرى مزيجا من الضرائب المباشرة(دخل وأعمال)، والضرائب غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات، وتتفاوت الأسعار الضريبية في الدول الصناعية الرئيسية ما بين ٣٥% من دخل الشركة كما في الولايات المتحدة إلى ١٩% منه في ألمانيا (انظر الجدول ص٣٥٦).

- **الازدواج الضريبي :**

يحدث الازدواج الضريبي عندما تدفع الشركة الخارجية التابعة ضرائب عن دخلها في البلد المضيف، وتدفع الشركة الأم للبلد الأم ضرائب مماثلة عن نفس الدخل، لمنع هذا الازدواج الضريبي تعفي الشركة الأم من الضرائب داخل بلدها بقدر ما دفعت من ضرائب في البلد الخارجي، ويسمى هذا Foreign tax credit أي تخفيض الضريبة المستحقة محليا بمقدار ما دفع في الخارج.

- **الاتفاقيات الضرائبية :**

لمنع الازدواج الضريبي بين البلدان، ولتشجيع الاستثمار البيني، يقوم قطران بالتوقيع على اتفاقية ضرائبية تخفض الضرائب على مواطني البلد الأول المستثمرين في البلد الثاني، وبالعكس.

- **التخطيط الضرائبي :**

التخطيط الضرائبي جزء من التخطيط المالي، يتعين على الشركات وضعه في الاعتبار عند تخطيط الاستثمار وتخطيط العمليات، فالشركات تنفر من البلدان عالية الضرائب، والضرائب أيضا عامل مهم في اختيار الشكل التنظيمي، وهل تكون الوحدة الخارجية فرعا أم شركة مستقلة ؟ واذا كانت الشركة الأم تتوقع خسائر في عملياتها في بلد ما، فقد يكون من الأحسن لها أن يتخذ الاستثمار شكل فرع للشركة الأم، لأنها عندئذ تستطيع أن تخصم تلك الخسائر من دخلها المجمع، وبذلك تدفع ضرائب أقل في بلدها الأصلي. الضريبة اعتبار مهم في حساب الجدوى الاقتصادية للاستثمار تدخلها الشركات في حساب الأرباح والخسائر عند تخطيط الاستثمار، وعلى الشركة (م. ج) أن تدرس قوانين الضرائب في كل بلد، وتقدر توقعات الضريبة وتحدد مقدما مستوى الأرباح التي تنوي توزيعها خلال عمر الاستثمار، خاصة في المدى المتوسط، كما أن على الشركة أن تبحث عن الأساليب المشروعة لتخفيض العبء الضرائبي.

رابعا : الإدارة المالية الدولية : (تمويل الشركات دوليا)

- **التمويل الانتمائي :**

يتم التمويل بالدين، إما من خلال الاقتراض من البنوك مباشرة أو من خلال السندات ومشتقاتها، ونتيجة التحولات الكبيرة الحادثة في بيئات الأعمال والبيئة المالية على وجه التحديد من رفع للقيود على العمليات، وسهولة الاتصالات، وتضخم حجم الوحدات العاملة، أصبح بمقدور الشركات أن تبحث عن القروض في أماكن عديدة خلاف وطنها الأصلي في بنوك عالمية ومحلية، كما صار بإمكانها أن تطرح سندات مقومة بعملات متداولة في أكثر من سوق خلاف بلدها الأصلي، بل إن سهولة الحصول على التمويل، إن ندرة رأس المال لم تعد عائقا أمام أي فكرة جيدة في أي بلد، حيث يمكن جمع الأموال من أماكن عديدة خارج مقر الشركة.

- **المصادر الداخلية للأموال :**

مثلما تستطيع الإدارة على المستوى المحلي أن تحرك الأموال بين الإدارات المحلية المختلفة، هنالك فرصة أكبر لذلك على المستوى الدولي لتوافر أموال عند فرع أو شركة تابعة يمكنها الاستغناء عنها إلى حين، لتستفيد منها شركة زميله، بل إن واجب الإدارة العليا أحيانا يفرض عليها تشجيع ذلك أو فرضه على شركاتها المختلفة، حين ترى أن الأموال التي عند الفرع "س" مثلا، يستحسن أن تحول للشركة التابعة "ص"، الروابط الداخلية بين الشركات التابعة والزميلة مهمة جدا كمصدر لتمويل عمليات هذه الشركات، واذا وزعت شركة تابعة أرباحا للشركة الأم، تستطيع تلك الشركة الأم إقراضها لشركة أخرى تابعة لها في بلد ثان أو تقدمها كمساهمة رأسمالية فيها.

- **رأس المال العامل :**

يشمل رأس المال العامل : النقد باسم الشركة لدى البنوك، والمخزون السلعي، والحسابات المدينة، (تحت التحصيل)، والحسابات الدائنة، وتتعقد إدارة رأس المال العامل عبر البلدان بسبب القوانين الحكومية التي تضع قيودا على التحويل بسبب اختلاف معدلات التضخم بين البلدان، والتغير في أسعار العملات، واذا أخذنا إدارة النقد السائل، نجد الإدارة السليمة تقتضي الآتي :

- معرفة احتياجات الشركة التابعة، واحتياجات الشركات الزميلة، وكذلك احتياجات الرئاسة.
- معرفة أحسن وسيلة مشروعة لتحويل النقد الزائد من الشركة التابعة إلى المركز.
- معرفة أحسن وجهة لاستخدام النقد بعد ذلك.

خامسا : ادارة مخاطر التضخم

الأقطار التي تعاني من معدلات تضخم عالية، هي في العادة أيضا صاحبة عملة متدهورة لأن تدهور قوة العملة الشرائية في الداخل، يقود طبيعيا إلى تدهور قوتها الشرائية في الخارج وبالتالي يتدهور سعر صرف تلك العملة. رد الفعل الطبيعي في حالة التضخم، يتمثل في إخراج الأموال بسرعة من القطر صاحب معدل التضخم العالي، أو استثمارها داخله، لكن في أصول عينية لا تتأثر سلبا بالتضخم كعقار وما شابه إذا كان إخراج الأموال صعبا، هناك أيضا اللجوء إلى رفع أسعار المنتجات عند ارتفاع أسعار المدخلات، أما إذا كانت قوانين الأسعار تجعل رفع أسعار المنتجات غير ممكن أو محكوما بحدود غير كافية، لا يعد ذلك خيارا متاحا، وعلى الشركة أن تبحث عن وسائل أخرى بعمل تعديلات في السلعة كتغيير نوعية مكوناتها أو حجم العبوة أو التغليف، أو حتى تغيير الاسم أو الماركة التجارية، ومن ثم بيعها بأسعار مختلفة، محاربة آثار التضخم تقتضي المقدرة على التنبؤ بمعدلاته، وذلك جزء من الإدارة والتخطيط في مجالات كثيرة.

سادسا : ادارة مخاطر تقلب أسعار صرف العملات

يؤدي احتمال التغير في سعر العملات إلى ثلاثة أنواع من الانكشافات :

- **الانكشاف المحاسبي :** يحدث عند ترجمة البيانات المالية(الحسابات الختامية) من عملة البلد المضيف إلى عملة المقر أو أي عملة أخرى، في الوقت الذي تكون فيه قيمة هذه العملات أمام بعضها البعض قد تغيرت.

- **انكشاف التبادل :** التغير في قيمة الحسابات الدائنة أو المدينة، والذي فيه يتغير المبلغ المدفوع أو المستلم، عندما تحين ساعة السداد بسبب تغير سعر العملة ما بين وقت الالت ا زم ووقت السداد.
- **الانكشاف الاقتصادي :** تتغير قيمة الشركة ككل، عندما يؤثر التغير في سعر العملة على عمليات الشركة المستقبلية، كأن يصبح التصدير الذي تعتمد عليه الشركة غير مجد لارتفاع أسعار السلعة المصدرة في سوقها بأن يرتفع سعر الدولار مثلا

تتضمن إدارة مخاطر تقلب أسعار العملات أربعة بنود رئيسية هي :

- تحديد وقياس حجم الانكشاف.
- تصميم وتنفيذ نظام معلومات يرصد ويتابع الانكشاف وأسعار العملات.
- وضع استراتيجية للحماية من الانكشاف.
- تحديد من المسئول عن تنفيذ الاستراتيجية.